

**شركة واحدة فقط عوضت والباقيه بانتظار حكم القضاء...!!  
إشارات استفهام حول عقود تأمين أعمال الشغب والاضطرابات**

بالاستفادة من مرؤوة هذه الأنواع الخاصة من العقوبة،  
لذا نطالب بالتدقيق في الأمر وكشف حقيقة هذا التلاعب

1

الاقساط بالدولار  
وإعادة التأمين  
تغطى بنسبة ١٠٠٪.  
يدفعها أصحاب  
المنشآت في سوريا

نصنف التأمين ضد الإرهاب والعنف، وهذا ما لا يغطيه  
فقد التأمين، وهذا ما يدفع المؤمن إلى اللجوء للقضاء  
يطالب بحقه.  
علماً بأن عدداً قليلاً من شركات التأمين الخاصة تقدم  
عقود التأمين ضد أعمال شغب والاضطرابات، نظراً  
لصعوبة إيجاد معيد تأمين.

... . . . .

---

Digitized by srujanika@gmail.com

دوث الضرر للمؤمن عليه، لكون الموضوع مرتناً جداً،  
يبيت تقافة معيد التأمين وموقه مما يحدث في سوريا.  
حياناً يمتنع المعيد عن التغويض بحجة أن عقد التأمين  
يغطي مسبب الضرر للمنشأة محل عقد التأمين، كما  
يمكن لشركة التأمين التهرب من دفع التغويض المتضرر  
بحجة أن العقد لا يغطي الضرر الحاصل، وهذا سببه  
الرونة في عقود حالات الشغب والاضطرابات، تداخلها  
مع عقود تغطية الأضرار بفعل الإرهاب والعنف، التي لا  
غطيلها أغلب شركات التأمين الخاصة، إذ يمكن لشركة  
تأمين التهرب من دفع التغويض للمؤمن ضد أعمال  
شغب والاضطرابات بان الأضرار الحاصلة تقع تحت

**لا تعويض .. والدفع بالدولار!**

المشكلة - بحسب المسؤول - هي عدم تعويض الشركات والمصانع المؤمنة والتي تتعرض لأضرار بفعل الحرب، ما يضطرهم لرفع دعاوى قضائية للحصول على حقوقهم، من دون أن يفصل القضاء حتى اليوم بأي من هذه القضايا. باستثناء شركة كبرى واحدة فقد تم تعويضها عمما تضررت له من أضرار.

وبحسب المسؤول الذي فضل عدم ذكر اسمه، فإن بعض الشركات التي تمكنت من التعاقد مع معيد تأمين لأنظمار الشغب والاضطرابات، يمكنها التلاعب بموضوع سبب

يبدو أن أبواب «الاسترزاقي» التي فتحتها الحرب على سورية لا تكاد تنتهي، ففي كل يوم جديد، باب جديد يفتح بهمة الفاسدين، لسحب أكبر قدر ممكن من المال إلى خزاناتهم، من دون اعتبار لأية تداعيات اقتصادية أو اجتماعية في هذه الظروف الاستثنائية الحادة.

ويبدو أيضاً أن للتأمين أبواب استرزاقي تدر ذهباً في هذه الحرب، حيث تدور الشكوك في الأروقة المالية حول عقود تأمين الاضطرابات والشغب وبعض عقود التأمين ضد حالات الإرهاب، وعدم دفع التعويضات سوى لشركة متضررة واحدة فقط، في حين تتعذر أدراج القضاء بدعوى المتضررين المطالبين بتعويضهم بموجب العقود الموقعة مع بعض شركات التأمين العالمية في البلد.

مسؤول حكومي بين لـ«الوطن» أنه منذ بداية الحرب على سورية بدأت بعض شركات التأمين ببيع عقود تأمين لتغطية الأضرار التي تتسبب بها أعمال الشغب والاضطرابات، وقد تهافتت المعامل الخاصة وشركات الإنتاج بالتأمين، علماً بأن الاقساط تدفع بالدولار، وبأسعار مرتفعة، نظراً لصعوبة إعادة التأمين على هذه العقود، وفي حال وجود معيid تأمين أجنبي، فإنه يطلب تغطية بنسبة ١٠٠ بالمئة، وكل هذه المبالغ تدفع بالدولار، الذي يقوم المؤمنون بتأمينه من مصادرهم الخاصة، وهو ما شكل ضغطاً على القطع الأجنبي في فترة من الفترات.

**وجْه بِمَراعاة أحكام السرية والمصرفية من قبل الضابطة العدلية عند قيامها بمهامها**

**«المركزي» يتدخل عبر ثلاثة شركات صرافة لضبط «السوداء»  
والدولار بـ٣٢٧ ليرة للتجار و٣٢٩ للمواطنين**

التي تعرض لها بعض فروع المصارف العامة من قبل الجهات الأمنية المختصة لاقتراب الآلية الملائمة بهدف التنسيق مع هذه الجهات بما يضمن لتمكن هذه الجهات من أداء مهامها الموكولة إليها بوجوب القوانين والأنظمة النافذة بما لا يتعارض مع مبدأ السرية والمصرافية من جهة وبما يكفل الحفاظ على سمعة القطاع المصرفي من جهة أخرى.

وأكدت المذكرة الموجهة من مصرف سوريا المركزي إلى رئاسة الحكومة والتي حصلت «الوطن» على نسخة منها - ضرورة إحالة الموضوع إلى الهيئة المركزية للرقابة والافتراض ومخاطبة وزارة الداخلية للتبيين بين الحالات البيئية ضمن محضر الاجتماع المذكور عند وجود شبهة بوجود جرم لدى أحد المصارف العامة أو مصرف سوريا المركزي وفقاً لما تم الاتفاق عليه.

وكان مصرف سوريا المركزي قد طرح منذ فترة عدة شرائح من القطع الأجنبي عبر جلستي تدخل حضرها ممثلاً بشركات الصرافة، وكانت التوقعات باختفاض سعر الصرف بنحو ٤ إلى ٥ ليرات، لكن ما حدث هو ارتفاع في السعر الرسمي بنحو ٧ ليرات سوريا. علماً بأن التدخل يتم عبر عدد محدود من شركات الصرافة لا ينبعى الخمسة شركات فقط.

دولار بسعر بدأ المصرف سعر السوق بدأ، حيث بدأ مصرف سوريا الحكومية لمراقبة الآلية التي تمت في بيروت وبحضور مارف العامة حدة الحالات

الوطن |

بأكثر من ٣٠٠ ل.س، وأصبح السعر الرسمي يلاحق سعر السوق السوداء بدلاً من العكس، فخلال فترة قصيرة تغير سعر صرف الدولار أكثر من مرة ما بين صعود وانخفاض متناول والملاحظ وهو أمر خطير في المستقبل كون العملية الصناعية تحتاج إلى وقت حتى تكتمل ما بين إدخال المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وتصنيعه وطرحها في الأسواق.

وأشار الدبس إلى أن هناك قسم من الصناعيين والتجار يفضل أن يبيّن البضائع والسلع المنتجة مخزنة ويتوقف عن الإنتاج واستيراد مواد أولية خوفاً من الخسارة، وبينما المخزن عند ارتفاع سعر الصرف ليغوص خسارته أو يحقق مكاسب إضافية، وهذا الصناعي المحلي يتحمل في كثير من الأوقات جزء من الخسارة ولكنه لن يتحمل لفترة طويلة، وبالتالي فإن هذا الوضع سيخلق حالة من عدم الاستقرار لدى الصناعيين، مبنعكس غلاء وارتفاعاً في أسعار المواد المصنعة محلية مع وجود ضعف كبير في القردة الشترائية للمواطن.

وأوضح الدبس بأن عمليات البيع والشراء لم تعد كما كانت سابقاً تقلّب الدفع اللاحق، وكله يطالب بالدفع النقدي المباشر وحسب سعر الصرف في ذات اليوم، ما جعل كافة المنتجات والسلع تسرع على سعر صرف الدولار، مشيراً إلى أن الصناعة المحليّة تحصل على دعم يومي لاستيراد المواد الأولية بقيمة ٤ ملايين دولار.

للمواد الأولية للتخييب والنهب وقطاع الصناعة البلاستيكية يعتبر مثالاً واضحًا لهذا الأمر، بالإضافة لقطاع التغليف والتعبئة، الذي كان قائماً في أغليظيتها على مواد أولية يتم صناعتها محلياً والآن أصبحت مستوردة بشكل كبير، بعد تعرض المعامل الخاصة بها للتخييب والنهب.

وأعاد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها طرح الفكرة نفسها التي تكررت سابقاً، بضرورة أن يقوم مصرف سوريا المركزي بوضع سعر ثابت لصرف الدولار ول فترة محددة يتم الإعلان عنها ولا تقل عن ثلاثة أشهر، مما يخلق حالة من الاستقرار النسبي يمكن الصناعي من استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ويقوم بتصنيعها وطرحها في الأسواق وبيعها لتعود له بالأرباح، وتدور عجلة الحركة الصناعية.

لافتاً إلى أن هذه الفكرة طرحت مراراً على مصرف سوريا المركزي من قبل عدة جهات صناعية وتجارية واقتصادية، موجهاً التساؤل المركزي ليجيب على هذه الفكرة، وهل لديه الإمكانيات لضبط السعر لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، حتى لو كان السعر مرتفعاً ولكن ثابت ومستقر، وإذا لم يكن المصرف المركزي قادرًا على تثبيت السعر فهذه مشكلة كبيرة، وما نشهد أنه في عقب كل جلسة تتدخل للمركزي نشهد ارتفاعاً في سعر الصرف، حتى أن المركزي نفسه أصبح سعر تمويل المستهلك دات

علي محمود سليمان |

حضر رئيس غرفة صناعة دمشق وريفيها من تعرّض الصناعة المحلية لمخاطر كبيرة في المستقبل، إن لم يتم وضع ضوابط لسعر صرف القطع الأجنبي واستمر في حالة التذبذب هبوطاً وصعوداً وباتجاه صاعد بشكل أكبر، ما ينعكس سلباً بشكل كبير على قطاع الصناعة المحلية المنهك في الأساس من عمليات التخريب والنهب المنهج التي تعرض لها سابقاً وما زال يتعرض لها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الدبس أن تأثير سعر صرف الدولار قوي جداً على الصناعة المحلية حيث إن معظم المواد الأولية تخضع لسعر الصرف، كونها مستوردة، بالإضافة إلى أن مستلزمات الإنتاج مرتبطة بسعر الصرف بشكل كبير، وبالتالي سينعكس هذا الارتفاع على المنتج النهائي المصنوع محلياً.

وأوضح الدبس أن أغلبية الصناعيين يقفون عاجزين أمام تغيرات سعر الصرف، فلا يمكن الصناعي من وضع سعر ثابت لمنتجه، بسبب تغير سعر الصرف، ما يعرض الصناعي لخسائر وهو يحاول وضع سعر ثابت إلا أن تغيير سعر الصرف يؤدي بشكل طبيعي لارتفاع سعر المنتج بسبب ارتباطه المباشر باستيراد المواد الأولية، خصوصاً أن أغلبية المواد الأولية أصبحت مستوردة نتيجة تعرّض قسم هام من الصناعة المحلية

٢٠ ألف طن من أقماح الحسكة في دمشق وطرطوس

## مدير المصرف الزراعي: لا تباوزات في تسديد قيمة المداسيل لل فلاحين

محمد راکان مصطفی

نف رئيس اتحاد الجمعيات الحرفية في ريف دمشق محمد غزال الوطن» عن محادثات تمت مع وزير الصناعة بهدف الوصول إلى حل ياسب من أجل تنفيذ مضمون عقد الإيجار المبرم بين الاتحاد والشركة عامنة للزجاج لتحويل معمل زجاج دمر إلى حاضنة حرفة. مبيناً أنه بناءً على طلب الوزير تم اجتماع اللجنة المشكلة من الاتحاد وزراعة الصناعة بمشاركة مدير عام الشركة العامة للزجاج ومدير الشؤون القانونية في «الهيئة» والذى خاصته في نهاية الاجتماع، مناقشاتهما حول إقامة

أوضح غزال أن ميثي الاتحاد ومن أجل التوصل إلى نتيجة، ولإزالة أي عقبة تقدّم أمان تنفيذ العقد؛ أبدوا استعدادهم للموافقة على تعديل بدل الإيجار من ٢٥ مليون إلى ٣ ملايين ليرة اعتباراً من السنة الثالثة من العقد على أن يحل العقد الجديد بعد توقيعه بدليلاً من العقد القديم الموقع بين الاتحاد والمؤسسة. مشيراً إلى أن الوزير وبعد اطلاعه على محضر الاجتماع أصدر قرار بتسمية لجنة تلقي كل ما تم التوصل إليه سابقاً من قرارات وحد مهمة اللجنة بدراسة طلب الاتحاد العام للحرفيين حول الاستفادة من معمل زجاج دمر من نقطة البداية لاعتماده كحاضنة حرافية وإعادة النظر في مشروع عقد الإيجار الأولي بجميع بنوده بما يتوافق مع القوانين والأنظمة النافذة وتقدم المقتراحات المناسبة ليتم عرضها على كل من اللجنة الإدارية في شركة زجاج دمشق ومجلس إدارة المؤسسة قبل رفعها للتصديق من وزارة الصناعة واللجنة الاقتصادية.

وأكّد غزال أن الاتحاد وعن طريق ممثله طالب المؤسسة العامة للزجاج واللجنة المشكلة بأن تقوم بتنفيذ مضامون عقد الإيجار لكونه خاضعاً للشروط القانونية ويلبي كل المطالب التي أثيرت من أجلها، مؤكداً احتفاظ الاتحاد بحقه في اللجوء لتنفيذ مضامون المادة «١٢ الفقرة ألف» من عقد الإيجار والخاصة بفض النزاعات بين أطراف العقد.

A massive, towering stack of numerous white sacks, possibly filled with grain or fertilizer, is shown against a clear, pale sky. The sacks are arranged in a dense, pyramidal structure, filling the frame from bottom to top. In the lower right corner, a few people wearing hats are visible, providing a sense of scale to the enormous stack.

التحويلات المالية والخاصة بدفع ثمن الحبوب كانت بمعدل وسطي من ٢١ مليار ليرة أسبوعياً وهذا ما شاطرته به مدير عام الحبوب الذي بين عدم وجود شكاوى من الفلاحين حول ذلك خلال زيارةه مؤخرأً للمحافظة، وأنه في حال وجود مثل هذه الحالات فهي فردية وقد تكون بسبب عدم تقديم الأوراق والثبوتيات اللازمة من قبل الفلاح نفسه للمصرف، وأن الواقع الفعلي في المحافظة يظهر أن الفلاحين استلموا ١٣,٥ مليون ل.س من أصل ١٩ مليار ليرة تم تحويلها، وأن المبالغ الباقية والمقدرة بـ ٥,٥ مليارات يجري العمل على توزيعها من قبل فروع المصرف الزراعي.

وفي إطار إجراءات المؤسسة لتخزين المحصول أوضح أنه تمت صيانة الصوامع ومرافق التخزين وتأمين الاحتياجات من الشوارد والرقالق والحبال وغيرها من مستلزمات عمليات التخزين وأن هناك حالة جهوية كاملة لدى العاملين على تخزين الم الحصول.

هذا ويشار إلى أن الحكومة خصصت نحو ٨٠ مليون ل.س في بداية الموسم لصرف قيم المحاصيل الزراعية كما تم صرف ٣٠ مليون ليرة منها على ثلاثة دفعات، ١٠ ملايين ليرة كل دفعه.

وعن إجمالي القيم التي تم تحويلها لدفع ثمن الحبوب الموردة، أفاد الحميدان أنها بلغت ٢٧,٧ مليار ليرة منها ١٩ مليار ليرة لمحافظة الحسكة ونحو ٧ مليارات ليرة لمحافظة حماة و٦٥٠ مليون ليرة لحمص و٢٧٠ مليون ليرة لدرعا و٢٠٠ مليون ليرة لحلب.

وحول ما تم تناقله مؤخرأً عن حدوث تأخير في تسليم ثمن الحبوب للлавاحين في محافظة الحسكة، نفى مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان «الوطن» وجود أي تجاوزات أو تأخير في تسديد قيم المحاصيل للлавاحين، مؤكداً أن المبالغ المخصصة لمحافظة تم صرفها حيث تم صرف ١٨ مليون ليرة في الحسكة وبقي مليون ليرة يتم العمل حالياً على توزيعها على فروع المصرف ومنه إلى الفلاحين، وأن هناك متابعة مستمرة لعمل الفروع والأرصدة المحولة وعمليات صرفها، وفي حال وجود أي شكوى فإن إدارة المصرف جاهزة لبحثها ومعالجتها مباشرة في حال وجود أي خلل، مبيناً أن لدى المصرف الزراعي ١٩ فرعاً في الحسكة وأن

لـ«الوطن» أنه تم نقل ٢٠٠ الحسكة إلى عدد من المحافظات طن تم نقلها إلى دمشق و ٣٧ طرطوس والباقي تم نقله إلى إدلب. عمليات النقل مستمرة وبمعدل يومياً، مبيناً أن الغاية من عمليات توزيع المخازين بشكل عادل بحسب مراحل عملية النقل يتم على مراحل الظرف الأمنية المحطة بالمحافظات على بعض الطرق، ويضاف إلى التحميل والتوزيل التي تتحملها وعن إجمالي كميات الأقماح المؤسسة من مختلف المحافظات ألف طن منها ٣١١ ألف طن من وحدها ونحو ١٠٦ آلاف طن من طن من حمص، وفي درعا تم تسليم طن، مشيراً إلى أن جزءاً كبيراً دعا تذهب المؤسسة اكتاراً